رأي القدس

حالوتس اول الضحايا وليس آخرهم

■ استقالة الجنرال دان حالوتس رئيس هيئة اركان الجيش الاسرائيلي تأتي على درجة كبيرة من الاهمية من حيث التوقيت والنتائج معا. فهي اول اعتراف اسرائيلي رسمي بالهزيمة في الحرب اللبنانية الاخيرة، ونهاية «مكابرة» اسرائيلية استمرت لبضعة اشهر، جرى خلالها الايحاء بكل الوسائل بانتصار الجيش الاسرائيلي في هذه الحرب.

حالوتس دخل التاريخ كأول ضحايا الحرب الاسرئيلية في لبنان، مثلما كان موشي ديان وزير الدفاع ورئيس اركانه من ضحايا حرب رمضان عام 1973 التي باغتت فيها القوات المصرية والسورية الجيش الاسرائيلي، واستطاعت عبور قناة السويس في حالة الجيش المصري.

ومن المؤكد انه لن يكون وحده الذي يدفع ثمن هذه الهزيمة، ومن غير المستبعد ان يلحقه عمير بيرتس وزير الدفاع في اي لحظة، باعتباره المسؤول الاكبر والاعلى، والشريك الاساسي في قرار الحرب مع رئيس الوزراء ايهود اولمرت.

الدولة العبرية شاخت، وبدأت ابرز مقومات وجودها تتآكل بسرعة غير متوقعة، فهي دولة اقامها جيش قوي، وحافظ على استمرارها جنرالات خاضوا حروباً ناجحة ضد جيران ضعفاء، وقيادات عربية فاسدة.

فمواطنو هذه الدولة فقدوا الثقة بجيشهم، واصبحوا يعيشون في حالة من الرعب منذ الحرب اللبنانية الاخيرة، وبدأ الكثير منهم يفكر في الرحيل للنجاة بانفسهم، وتأمين حياة كريمة هانئة لاطفالهم. وهذا ما يفسر الطوابير الطويلة امام السفارات الاجنبية لاستعادة جنسيات جرى التخلي عنها، او سعيا للحصول على تأشيرات دخول وهجرة.

الصحف العبرية تطفح بالتحقيقات والمقالات حول استفحال ظاهرة الفساد، وتحولها الى ظاهرة مرضية تنخر في عظم الدولة ومؤسساتها الامنية والسياسية. وما يؤكد هذه الظاهرة وعمق استفحالها انخراط الشرطة في تحقيقات مع كبار رجالات الدولة، مثل الرئيس موشيه قصاب الذي يواجه اتهامات بالاغتصاب والتحرش الجنسي. ورئيس الوزراء ايهود اولمرت الذي تتحدث الصحف عن تورطه في قضايا مالية تتعلق بتخصيص بنك. واخيرا حالوتس نفسه الذي يجري التحقيق معه في تهم الانخراط في بيع اسهم وسندات مالية قبيل الهجوم الاسرائيلي على لبنان.

صمود المقاومة اللبنانية بقيادة «حزب الله» هو الذي ساهم بدور كبير في تحقيق كل هذه الهزات التي زلزلت الدولة العبرية، واطاحت برأس قياداتها العسكرية، لان هذه القيادة تعودت على جيوش نظامية عربية غير مؤهلة نفسياً او مهنياً للحروب، واول ما يفكر فيه ضباطها وعساكرها هو الهروب في اول مواجهة عسكرية مع الجيش الاسرائيلي، بل الهروب قبل ان تحدث هذه المواجهة.

لقد تعودت القيادة العسكرية الاسرائيلية ان تنقل الحرب الى خارج حدودها في كل المرات السابقة، بحيث لا يشعر المواطن الاسرائيلي بهذه الحرب، ولكن حرب لبنان قلبت كل المعادلات، وسجلت سابقة جديدة، من خلال سقوط اربعة آلاف صاروخ في العمق الاسرائيلي وصولا الى مدينة حيفا، مما ادى الى نزوح جماعي لكل المستوطنين في الجليل نحو مناطق آمنة في الجنوب.

حالوتس دفع ثمن الترهل في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ووجود قوى عربية واسلامية قادرة على الدفاع عن اراضيها والامة العربية والاسلامية بأسرها بكفاءة غير متوقعة.

ما دمر في العراق لن تستعيده خطة تعالج الأعراض لا الأسباب

د. بشير موسى نافع *

■ الخطة الأمريكية الجديدة، التي أعلنت صباح الخميس الماضي، لن تعيد للعراق عافيته؛ فالعطب الذي أوقع بالعراق وطناً ودولة وشعباً أفدح مما يمكن ان تعالجه تصورات قصيرة النظر. المشكلة في كل التصورات الأمريكية للوضع في العراق، سواء في أوساط الإدارة أو أوساط معرضيها، أنها لا تتعامل مع حقائق الواقع ولا مع الأخطاء الجوهرية التي أقيم عليها عراق ما بعد الغزو والاحتلال. كما أشرت في مقالات سابقة في هذا الموقع، فقد ذهب الرئيس بوش في مراجعته للسياسة الأمريكية في العراق إلى خيار «القيامة الآن». اللجوء من جديد إلى الخيار العسكري والتصعيدي لتحقيق نصر ما في العراق هو جزء من تصعيد أمريكي واسع النطاق، يمتد من أفغانستان ويمر بإيران وسورية ليصل إلى الصومال. بعد سنوات أربع من الموت والدمار والفوضى، تدفع المنطقة نحو المزيد من الموت والدمار والفوضى.

في خطابه للأمريكيين والعالم، لم يأخذ الرئيس بأهم توصيات تقرير بيكر ـ هاملتون، أو نصائح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، أحد أهم حلفائه في العالم، والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالأخيرة، على وجه الخصوص، فقد تجاهلت الخطة الجديدة ما كانت تسعى إليه عواصم عربية مثل القاهرة والرياض وعمان، مؤيدة من بيكر ـ هاملتون ومن بلير وأغلب الأوروبيين، من الربط بين مجمل قضايا المنطقة، لاسيما المسألة الفلسطينية وتدهور الأوضاع في العراق ولبنان. ولكن خطاب الرئيس بوش تجنب هذا الربط، وقد اقتصر الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية على تشجيع الرئيس عباس، بكافة الوسائل الممكنة، على إطاحة حكومة حماس، حتى لو استدعى الأمر اشعال حرب أهلية فلسطينية. وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، تصل إلى المنطقة، ولكن الوضع الفلسطيني لا يشكل إلا بنداً بين عدة بنود على جدول زيارة الوزيرة. وليس ثمة وعود صلبة لعباس أو الدول العربية الرئيسية فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني.

هذا لا يعني ان المراجعة الأمريكية الاستراتيجية جاءت خلواً من الالتقاء بهموم الحلفاء العرب. وربما كان القلق من النفوذ الإيراني المتزايد في العراق هو الأبرز الذي يجمع حكومات عربية مثل مصر والسعودية ودول الخليج (إضافة إلى تركيا، بالطبع) بالمراجعة الأمريكية الجديدة. خلال السنوات القليلة التي مرت على احتلال العراق، أبعدت الدول العربية كلية عن الساحة العراقية، ومنعت الدول الصديقة لواشنطن على وجه الخصوص من التدخل في الشأن العراقي الداخلي، لا سلباً ولا إيجاباً. التفرد الأمريكي في العراق لم يمنع قوى أخرى من التدخل، سواء بتخطيط مسبق أو بالتداعي التلقائي للأوضاع. وليس هناك من شك في ان إيران كانت أكثر دول الجوار العراقي استفادة من انهيار النظام السابق، تقويض الدولة العراقية، وابتعاد القوى العربية. بعض من هذا النفوذ كان وليد الرابطة الطائفية بين إيران والقوى السياسية العراقية الحليفة لإدارة الاحتلال؛ بعضه الآخر كان نتيجة الفراغ الذي وجد في العراق المحتل؛ وبعضه الآخر جاء حصيلة نشاط إيراني سياسي واقتصادي وأمني في العراق المحتل. هذا النفوذ وصل إلى مستوى بات يثير قلقاً عربياً بالغاً، من ناحية، وخطراً على الوضع الأمريكي في العراق، من ناحية أخرى. ولكن منطقة الالتقاء العربي ـ الأمريكي لا تقتصر على النفوذ الإيراني المتسع في العراق، بل تطال أيضاً القلق من تصاعد نفوذ الاتجاهات الإسلامية السنية الراديكالية في أوساط المقاومة العراقية، بحيث يمكن القول ان عدداً من العواصم العربية لا يقل رغبة في سحق قوى المقاومة عن الإدارة الأمريكية.

ومن هنا يأتي التحول الذي تظهره الخطة الأمريكية الجديدة. فبعد ارتباك ظاهر في الموقف الأمريكي من البعد الإيراني للمسألة العراقية، يبدو ان واشنطن تتحرك نحو التعامل مع هذا البعد. بعض المؤشرات على هذا التحول بدأت فعلاً في الظهور، من اعتقال الضباط الإيرانيين في بغداد، إلى اقتحام القنصلية الإيرانية في أربيل واعتقال عدد من دبلوماسييها ومصادرة موجوداتها. البعض الآخر يتعلق بالجهد الذي بذلته واشنطن (وتستمر في بذله) للفصل بين جماعة الحكيم من ناحية وطهران وتيار الصدر من ناحية أخرى، على ان يصب هذا التحرك في اتجاه بناء تحالف شيعي ـ كردي ـ سني جديد، وتغيير حكومة المالكي. ولكن بناء مثل هذا التحالف تبدو متعثرة، نظراً لتخوف جماعة الحكيم من عزلة شيعية، ولم يعد بالتالي من الممكن تقويض حكومة المالكي. السيناريو البديل كان الضغط على المالكي للتحرك ضد الميليشيات الشيعية التي تنشر الموت وتمارس التطهير العراقي في بغداد، بمساندة عسكرية أمريكية، على ان تتكفل القوات الأمريكية بشن هجمة ساحقة على مناطق نفوذ المقاومة. ويأتي قرار الزيادة في تعداد قوات الاحتلال لتحقيق هذين الهدفين.

بيد ان الملف النووي الإيراني، وليس الوضع العراقي، هو ما يقود السياسة الأمريكية تجاه طهران. ولعل قرار الرئيس الأمريكي نشر صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ في الشرق الأوسط، لحماية دول حليفة وليس أهدافا أمريكية وحسب، وهو القرار الذي لم يثر اهتماماً كبيراً في ملاحظات المعلقين على خطة الرئيس الجديدة، يشير بوضوح إلى ان الإدارة الأمريكية ما تزال ماضية في مشروع توجيه ضربة للمشروع النووي الإيراني. ما يبدو ان ما سمي باستراتيجية جديدة في العراق يستبطن مراعاة أمريكية لهموم الأصدقاء العرب في العراق مقابل تعهد عربي بمساندة سياسة التصعيد الأمريكية المتوقعة تجاه الملف النووي الإيراني.

التصور الأمريكي لمراجعة الوضع العراقي هو تصور أمني؛ بمعنى ان هذا التصور بني على فرضية ان فقدان الأمن هو السبب الرئيسي لتدهور أوضاع العراق وللإخفاق الأمريكي في العراق. ما تسعى إليه الخطة الأمريكية الجديدة هو كسر التحديات الأمنية الممثلة بالميليشيات الشيعية، بالنفوذ الإيراني، وبالمقاومة، أو احتواء هذه التحديات والعودة بالعراق إلى مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق، والعمل من جديد على صعيد البناء السياسي والاقتصادي. يمثل هذا التصور تعاملاً مع أعراض المسألة العراقية وليس مع أسبابها الجوهرية. ثمة قضايا أساسية لابد من التعامل معها وإعادة وضعها في موضعها الصحيح. والمقصود هنا ليس الاحتلال فقط، الذي هو سبب الأسباب جميعها، والذي لابد ان يتضح أفق نهايته في شكل لا لبس فيه؛ ولكن أيضاً ما ولده من متغيرات كبرى تمس ببنية العراق كوطن وشعب.

المسألة الأولى هي نظام المحاصصة الطائفية والإثنية؛ إذ بدون ان يعاد النظر في الدستور العراقي كلياً، بحيث يلغى نظام المحاصصة، فإن العراق لن يخرج من أزمته الطاحنة. فقد وضع نظام الاحتلال ونصوصه الدستورية تعريفاً جديداً للعراقيين، يصنفهم ليس كمواطنين ولكن كعرب وأكراد، وكسنة وشيعة ومسيحيين؛ كما وضع أسس هيمنة فئة أو أكثر على الفئات الأخرى. هذا الوضع هو الذي أسس لتشظي الجماعة العراقية الوطنية ومركزها السياسي، وهو الذي يغذي العنف الأهلي المتفاقم في البلاد. وربما يجدر النظر إلى الحالة اللبنانية لرؤية المخاطر التي يزج نظام المحاصصة العراق إليها. فبالرغم من ادعاءات السياسيين اللبنانيين المتكررة حول فرادة لبنان ونظامه الديمقراطي، وهي الادعاءات التي تنم عن فقدان الذاكرة، إن لم يكن ما هو أسوأ، فإن الحقيقة ان نظام المحاصصة قد لعب دوراً رئيسياً في تفجير وتسويغ حربين لبنانيتين أهليتين خلال نصف قرن، ويكاد يودي بلبنان إلى الثالثة. فيما عدا الرئيس فؤاد شهاب، ليس هناك رئيس لبناني واحد منذ الاستقلال ترك موقعه في ظل ظروف عادية؛ وقد أصبح لبنان أسيراً لمناخ سياسي إقطاعي، يتوارث فيه الابناء زعامة الآباء وامتيازاتهم، باسم مصالح الطائفة وحماية هذه المصالح. ولبنان هو أصغر من العراق بكثير، أقل منه تعقيداً، وأقل أهمية على المستويين العربي والإسلامي. إن استمر نظام المحاصصة في العراق، فسيستحيل بناء الوطن العراقي من جديد، وستستحيل إعادة بناء الجماعة الوطنية العراقية، وستظل المجموعات العراقية الطائفية والعرقية تبحث عن سند أقليمي أو دولي، مما سيبقي العراق نهباً لهذه القوى وتدافعاتها.

المسألة الثانية هي مشروع الفيدرالية، الذي يكاد يكون أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفجير العنف والتطهير الطائفيين خلال العام المنصرم. الذين دعوا إلى الفيدرالية وعملوا على إدراجها كنص دستوري أساسي أرادوا في الحقيقة وضع بذرة تقسيم البلاد، متذرعين بحق الشيعة في إقامة كيانهم الخاص كما أقر للأكراد بمثل هذا الحق. المشكل بالطبع ليس فقط في ان الكيان الشيعي يفتقد الأسس الجغرافية والتاريخية التي تستدعيها الدعاوى الكردية القومية، ولكن أيضاً ان المشكلة الكردية في العراق المعاصر هي مشكلة مبالغ فيها إلى حد كبير. فالأكراد في نهاية الأمر سيجدون أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الحفاظ على وحدة العراق، وإما التفاوض مع بغداد على الاستقلال وحدوده. في الحالة الثانية، سيكون على الكيان الكردي مواجهة جواره الإيراني ـ التركي، وليس العراق العربي، وحل إشكالية جغرافيته المغلقة. أما الوضع الحالي، أي المشاركة في السيطرة على العراق والاستقلال بدون تحمل عواقبه، فهو مجرد وضع عابر يستمد مبرراته من ضعف بغداد ومن نظام الاحتلال. الكيان الشيعي هو مسألة مختلفة تماماً؛ فعلى طريق هذا الكيان لابد ان تطهر مناطق العراق المختلفة من كركوك وتلعفر إلى الكوت والحلة والبصرة، مروراً ببغداد، من ملايين العراقيين الشيعة والسنة في مناطق التقسيم المفترضة. لابد ان تنشق عشائر وأسر مختلطة، ان تفك أنساب، وأن تعاد صياغة تاريخ العراق كله، الذي لم يعرف مثل هذه الخارطة الطائفية. وفي النهاية، تفصل الأحقاد والدماء وذكريات المعاناة والاضطهاد الملايين من شيعة العراق، أبناء بعض من أعرق العشائر العربية، عن محيطهم العربي والإسلامي السني.

جاء الأمريكيون إلى العراق، غزاة محاربين، بمبررات لا أصل لها. وبعد اربع سنوات من الاحتلال، جعلوا من العراق جحيماً من الدماء والتناحر الداخلي والتهجير القسري، بحيث لم تعرف المنطقة منذ النكبة الفلسطينية حركة تهجير واقتلاع مثل تلك التي يشهدها العراق اليوم. ولكن الميراث الأخطر للاحتلال كان وضع قواعد جديدة للاجتماع السياسي العراق، قواعد أعطيت صبغة شرعية دستورية. وإن كان بعض من الدول العربية قد اختار فعلاً الانضواء في ما بات يعرف بـ«معسكر الاعتدال»، الذي هو في الحقيقة معسكر الدول المتحالفة، كلياً أو جزئياً، مع الولايات المتحدة وتصورها الجديد لخارطة المنطقة وأوضاعها، فإن من الضروري رؤية المتغيرات البنيوية التي فرضت على العراق الجديد وتشكل الخطر الأكبر على مستقبل العراق والمنطقة ككل. الترقيعات التي تطالب واشنطن حكومة المالكي بها، من قبيل تعزيز دور السنة في الدولة والجيش وإلغاء لجنة تطهير البعث ومراجعة قراراتها السابقة، وتؤيدها الدول العربية، هي مجرد إجراءات جزئية لن تصل إلى جذر المشكلة. بالنظر إلى سجل الاحتلال في العراق، فإن المقاربة الأمنية للعراق مفتوحة على كل الاحتمالات، والاحتمال المرجح على أية حال هو فشلها في جلب الأمن للعراق والعراقيين. ولكن حتى إن حققت هذه المقاربة بعض الأمن، فلن تحمل حلاً للمسألة العراقية. الحل هو التعامل مع أصل الأمور وجذرها، التعامل مع البنية المولدة للانقسام والتناحر وفقدان معنى الوطن والمواطنة.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الدولة التسلطية والمجتمع المقموع

د. علي محمد فخرو

■ عندما نمعن النظر في الحالة العراقية أو الصومالية أو الفلسطينية أو اللبنانية أو حتى السودانية البائسة الحالية نحتاج أن نسترجع في أذهاننا ظاهرة عربية عامة تتعلّق بتكوّن الدولة العربية القطرية الحديثة وعلاقتها بمجتمعها المدني. فهذه الدولة لم تكن حصيلة تطور مجتمعي تدرّجي يؤدّي إلي قرار واع وواضح بإقامة دولة تنظّم المجتمع وتستجيب لحاجات أبنائه وتدافع عن كيانه ضدّ أعدائه كما كان الحال بالنسبة مثلاً للدولة الأوروبية الحديثة التي خلقها المجتمع ولم تخلقه. وبغضّ النظر عما كان عليه الحال قبل الاحتلال الأجنبي الاستعماري للغالبية الساحقة من المجتمعات العربية، فان الدولة العربية الحديثة قد تكونت بشكلها الذي نراه اليوم بعد تحرّرها الوطني وحصولها على الإستقلال.

ولما كان الاستعمار قد أضعف المجتمعات التي حكمها وأجّج كل تناقضاتها العرقية والمذهبية والقبلية ونهب ثرواتها وأبقى على تخلّفها فان تلك المجتمعات لم تكن في حالة تسمح لها بأن تساهم بفعاليّة في وضع وشروط الدولة التي تكونت بعد الإستقلال. فكانت النتيجة أن تكونت تلك الدولة عن طريق نخب فئوية قامت على أساس الغلبة أو العصبيّة الخلدونية أو الاستمرارية التاريخية أو الانتماء لحركة التحرر الوطنية. ولقد قبلت المجتمعات بتلك الترتيبات، راضية أو بالرغم منها، معتمدة على وعود من تلك النخب بأنها ستقيم دولة تساهم في تحديث وتنمية تلك المجتمعات حتى تخرج من حالة تخلّفها التاريخي وتشرذمها وخلافاتها الفئوية وتضارب مصالح مكوّناتها. بل وزاد البعض في وعوده فوعد بتحرير فلسطين وتحقيق وحدة الأمة العربية وبسط العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

لكن ما إن مرّت عقود قليلة حتى تبيّن عجز الدولة العربية الحديثة عن البرّ بوعودها. فلا تحرير فلسطين ولا الوحدة ولا حريّة الأوطان ولا تحديث المجتمعات ولا تنمية الاقتصاد ولا إقامة الحكم العادل النزّيه تحقّقت على يد تلك الدولة وإنّما حلّ مكان ذلك بناء دولة تسلطية باطشة أمنيّة هدفها هو حماية الأقلية المستأثرة بالجاه والسلطان والغنائم وقمع المجتمع وتهميشه وإبقاؤه ضعيفاً متصارعاً غير قادر على موازنة قوة الدولة ولا على منافسة الأقلية الحاكمة ولا على حماية الفرد من جبروت الدولة. ولم يؤدّ تهميش المجتمع إلى زيادة في قوة الدولة، بل العكس هو الصحيح، إذ أصبحت الدولة منكشفة أمام أطماع القوى الاستعمارية الخارجية وأمام هجمة مؤسسات العولمة الرأسمالية المتوحّشة وأمام كل طامع فاسد في الداخل.

نحن إذن أمام وضع بائس للدولة والمجتمع. فلا الدولة تستطيع حماية المجتمع ولا المجتمع راغب وقادر على حماية الدولة. إنها حلقة جهنميّة تنذر بإمكانية تفكّك الدول العربية واحدة بعد الأخرى، وذلك تمهيداً لزوال مجتمعاتها أو تراجعها إلى مستوى البدائيّة أو مادونها.

إذا كانت سلطات الدولة العربية تعتقد بأن حلّ تلك الإشكالية المأساوية يكمن في تنازلات بسيطة متواضعة من مثل السّماح بديمقراطية عرجاء، مع وقف تنفيذ أغلب أسسها، وإمكانية إنتكاستها في أية لحظة فإنها ترتكب حماقة العمر. وفي الوقت نفسه إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني تعتقد بأن حلّ تلك المعضلة الفادحة البؤس يكمن في إضعاف الدولة وتهميش دورها التحديثي والتنموي فإنها هي الأخرى ترتكب خطأً فادحاً. هناك حاجة للاثنين، ووسيلة حلّ إشكالية الإثنين هي الديمقراطية الحقيقية غير المزيّفة، بشقّيها السياسي والاقتصادي ـ الاجتماعي. مثل هذه الديمقراطية ستعالج زيف وبؤس الممارسة السياسية الاستبدادية من قبل الدولة وستجعل تعامل مكونات المجتمع مع بعضها البعض ومع الدولة تعاملاً متمدّناً سلمياً وعقلانياً.

الدولة العربية في العراق والصومال ولبنان وفلسطين والسودان التي إنشغلت بنفسها ونسيت مجتمعها، والمجتمع العربي في تلك الدول الذي سمح بتلك الممارسة، يواجهان اليوم مصيراً بائساً واحداً دون ان يستطيعا إنقاذ بعضهما البعض، ولن تجدي الهلوسات الأمريكية ولا محاولات العرب الكلامية العاجزة عن تصحيح ذلك التاريخ المفجع لتلك العلاقة المحزنة بين الدولة العربية المتجبّرة ومجتمعها المسحوق.

إفلاس السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

د. يوسف نور عوض *

■ استقطبت زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط اهتماما كبيرا على المستويين المحلي والعالمي، وليس ذلك لأن العالم كان يتوقع اختراقات سياسية خلال تلك الزيارة بل لأنه كان يريد أن يعرف ما في جعبة الولايات المتحدة بعد الظروف الصعبة التي واجهتها سياسة الرئيس بوش في العراق والتي أدت إلى فقدان حزبه لانتخابات الكونغرس الأخيرة واضطراره إلى إعلان تغيير في سياسته، وهو تغيير يتسم بدرجة كبيرة من السذاجة لأن الرئيس بوش مازال يعتقد أن مجرد زيادة القوات الأمريكية في العراق كفيل بتحقيق النصر هناك أو على الأقل خروج الولايات المتحدة من العراق خروجا مشرفا، وكان ذلك تقديرا خطأ لان الولايات المتحدة لم تدخل العراق بفكر ثاقب ولم تقدر أن الحكومة التي تستند إلى أغلبية شيعية لن تكون في أحسن الحالات حليفا لها ضد إيران، وذلك ما يؤكد ضعف القدرات الثقافية عند واضعي السياسة الأمريكية الذين لم يفكروا في الشأن العراقي إلا من حيث هو مغامرة لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين واعتقاد أن ذلك وحده كفيل بتحقيق الأمن لدولة إسرائيل.

ويبدو واضحا أن تحرك الولايات المتحدة يأتي في إطار تصور لشرق أوسط راكد تسيطر عليه حكومات لا تهتم كثيرا بمصالح شعوبها وهي على استعداد للتحالف مع الشيطان من أجل المحافظة على كراسي الحكم ومصالح النخب دون أن تدرك الولايات المتحدة أن سياساتها تسبب إحراجا كبيرا للدول في منطقة الشرق الأوسط وأن الشعوب قد ضاقت بسياساتها المكررة وأنها تقترب من لحظة الانفجار التي لا تبقي لا تذر.

ولا بد أن نضع سؤالا أساسيا نتحرك من خلال الإجابة عليه نحو مناقشة موضوعنا، وهو هل يعتبر العرب الولايات المتحدة صديقة لهم؟

بكل تأكيد لا يوجد طفل في شارع عربي يعتبر الولايات المتحدة صديقة للأمة العربية أو أنها تقوم بأعمال فيها منفعة للعرب، وعلى الرغم من أننا نسمع بعض المثقفين في الكويت يتحدثون عن التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وبلدهم، فما لا شك أن دلالات مثل هذا القول مفهومة في إطار ما تعرضت له الكويت من احتلال عراقي ولكن طرد العراقيين من الكويت بمساعدة الولايات المتحدة لن يحول الكويت إلى صديق استراتيجي للولايات المتحدة لأن الصداقة الإستراتيجية هي بين الولايات المتحدة وإسرائيل وهكذا نقول بصرف النظر عن الدوافع التي حدت بالولايات المتحدة لاحتلال العراق فلا شك أن قتل سبعمئة ألف عراقي ليست مزحة يصمت العرب تجاهها بل يجب أن يحملوا الولايات المتحدة مسؤوليتها كاملة لأنه حتى الرئيس صدام حسين بكل ما نسب إليه من انتهاكات فهو لم يقتل من الشعب العراقي خلال ثلاثة عقود ما قتلته الولايات المتحدة خلال ثلاث سنوات.

وفي هذا الإطار نتحدث عن رحلة كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط وهي التي قال عنها موقع ألبي بي سي قبل توجهها إلى هناك إنها واجهت واحدا من أصعب الأسابيع خلال فترة توليها وزارة الخارجية، ذلك عندما ذهبت إلى «كابيتول هل» للدفاع عن توجهات الرئيس بوش الجديدة في العراق. فقد وجه لها السناتور الديمقراطي عن نبراسكا «تشك هاغل» نقدا عنيفا عندما وصف سياستها في وزارة الخارجية بأنها أسوأ سياسة اتبعتها الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام. ولا يعني ذلك أن الكونغرس الديمقراطي يريد سياسة جديدة أكثر إنصافا وعدلا بل يريد بديلا للسياسة الحالية تتمثل في بدء مواجهة مع سورية وإيران، وليس ذلك بالطبع لان سياسة الرئيس بوش قد استنفدت أغراضها بل لان الهزيمة اللائحة للسياسة الأمريكية في العراق ستهدد أمن إسرائيل وستقلص النفوذ الأمريكي في المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة ماضية في نهجها القديم بنفس الأسلوب الذي ظلت تمارسه من قبل وهي تثير الخوف في المنطقة من إيران وتحفز بعض الدول المعتدلة مثل مصر والأردن والسعودية لاتخاذ مواقف مؤيدة لسياستها في العراق وتحاول بقدر الإمكان أن تثير قلق المملكة العربية السعودية التي ظهرت فيها أصوات تقول إن عدم دعمها للطائفة السنية هو الذي أدى إلى سيطرة الطائفة الشيعية، وبالتالي يجب أن تغير السعودية نظرتها لما يجري في العراق ولا يمكن أن يكون التغيير إلا مضادا لأهداف الولايات المتحدة التي تلقي بكل ثقلها خلف الطائفة الشيعية، ولكنها لا تعرف كيف تقيم التوازن بين هذا الدعم وبين علاقاتها المتوترة مع إيران، ويفسر ذلك لماذا بدأت الولايات المتحدة تحرض في الخفاء لفتح جبهة مع السعودية في بريطانيا من خلال التحقيق في صفقة اليمامة التي لا يمكن أن تكون قد أثيرت فقط لإحقاق الحق أو لكشف بعض جوانب الفساد في المعاملات التجارية وإنما لا بد أن تكون هناك أهداف سياسية وراء هذه الإثارة ولا يمكن أن تكون هذه الأسباب شيئا غير الضغط على المملكة العربية السعودية لتحييد موقفها في العراق.

ويذكر العرب أن «كوندوليزا رايس» وصفت المشهد في الشرق الأوسط خلال الحرب اللبنانية الإسرائيلية بأنه آلام الولادة لشرق أوسط جديد ولكنها الآن تعدل موقفها وترى أن ما يجري في الشرق الأوسط هو صراع بين قوى الإصلاح والاعتدال وقوى الرجعية والتطرف، ولا يدري احد بأي منطق تتحدث الولايات المتحدة عن الدول الشمولية والتي تدعمها بأنها قوى الإصلاح والديمقراطية في المنطقة بينما تصف طالبي التغيير بأنهم قوى التطرف والرجعية، ذلك هو المأزق الحقيقي للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وهي التي تتبع سياسات مفلسة هي التي جعلت كثيرا من وسائل الإعلام تقول إن الوزيرة الأمريكية لم تحمل في جعبتها إلى المنطقة أي مشروع جديد تصلح به السياسات الأمريكية في المنطقة فهي قد ذهبت لتبيع للناس كلاما قديما سئم الناس سماعه مثل أن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية السلام وأن الرئيس بوش يدعم قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب وفق خطة الطريق وهو كلام لم يعد يجدي وحتى الرئيس محمود عباس الذي وصفته واشنطن بالاعتدال أعلن تبرمه مما سمعه ورفض مشروع الدولة الفلسطينية المؤقتة لأنه غير عادل، وهو في نهاية الأمر مجرد كلام لا يغني ولا يسمن وقد ظلت الولايات المتحدة تردده دون أن تكون له أي نتائج عملية على أرض الواقع لأن ما تريده إسرائيل عكس ما يريده العرب، وليست هناك أرضية مشتركة تجمع بين الطرفين، ولا يبرر ذلك استمرار سياسة العدوان والاحتلال بل هو يكشف فقط كيف أن إسرائيل ترفض اي حل للقضية الفلسطينية حتى بعد تقديم تنازلات مؤلمة من الجانب الفلسطيني.

وبالطبع لا تهتم الولايات المتحدة كثيرا بحل القضية الفلسطينية وهي ليست مستعدة لدعم العرب لتحقيق اي مكاسب في أرض فلسطين وإنما كل ما تسعى إليه في الوقت الحاضر بعد تدمير العراق هو أن تضمن تأييدا عربيا من أجل محاصرة إيران أو توجيه ضربة لها ولا نقول إنه لا توجد بعض الدول العربية التي يمكن أن تسير خلف الولايات المتحدة في هذا الاتجاه ولكن كما وقعت هذه الدول في خطأ كبير عندما ساندت سياسة الولايات المتحدة في العراق فإنها تقع في خطأ أكبر إذا ساندت السياسة الأمريكية في إيران لأنها ستجعل حينئذ منطقة الشرق الأوسط منطقة حرب لعقود طويلة قادمة تستنزف ثرواتها وتعرضها لأخطار جمة وتبقيها تحت الاحتلال لسنوات طويلة. ولعله من الكذب الصريح أن تحاول «كوندوليزا رايس» أن تقول إنها تتحرك نحو المنطقة من أجل إيجاد مخرج للصراع العربي الإسرائيلي، فقد أكدت كل المصادر أنها لا تملك أي خطة جديدة كما أن الفترة المتبقية للرئيس بوش في البيت الأبيض وهي عامان لا تتيح له أن يتوصل إلى حلول في قضية معقدة مثل القضية الفلسطينية، واغلب الظن أنه سيستمر في سياسته المزعومة في العراق وربما يطورها بمواجهات مع إيران ولكنه بكل تأكيد لن يتفرغ للقضية الفلسطينية.

والسؤال هو هل تبقى الدول العربية منتظرة حتى يفتح الله عليها بتغيير في الموقف الاستراتيجي الأمريكي وهي ترى نفسها تساق في كل يوم لتنفيذ ما لا تريده من السياسات الأمريكية؟ الإجابة هي أن استمرار السياسات العربية على هذا النحو ضرب من الحمق ذلك أن التقدم في القضية الفلسطينية لا يكون إلا عندما يضع العرب تحديات حقيقية أمام الولايات المتحدة وإسرائيل وقد جرب العرب ذلك خلال مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، وعلى الرغم من أنهم لم يحققوا الأهداف في تلك المرحلة فإن الغرب والولايات المتحدة اتبعا سياسات مختلفة عن السياسات الموجهة للعالم العربي في الوقت الحاضر وذلك ما يستدعي إعادة النظر في استراتيجية التعاون مع الولايات المتحدة، وعلى الحكومات العربية أن تدرك أن التعاون مع شعوبها خير لها ألف مرة من التعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

* كاتب من السودان

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 723152(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف/فاكس: 5066089 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 723152

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel/Fax: (9626) 5066089

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN